الأمم المتحدة

A/HRC/51/46

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا* **

موجز

في هذا التقرير، المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره دإ-1/33، تعرض لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا الاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها. وتخلص اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه قد ارتُكبت في إثيوبيا انتهاكات من قبيل القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والعنف الجنسي وتجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب منذ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن هذه الانتهاكات ترقى، في حالات عديدة، إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتعرض اللجنة تقييماً لتطورات العدالة الانتقالية وتقدم توصيات عاجلة.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد بغية تضمينه أحدث المستجدات.

** يمكن الاطلاع على المرفقات بهذا التقرير بالرجوع إلى الصفحة الشبكية للجنة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تقدم لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في وقت عصيب وخطير فيما يتعلق بإثيوبيا وشعبها. وبعد وقف الأعمال العدائية المشوب بالتوتر والذي استمر خمسة أشهر، استؤنف القتال في آب/أغسطس 2022 بين حكومة إثيوبية الاتحادية وحلفائها، من جهة، والقوات الداعمة لسلطات تيغراي، من جهة أخرى. ويواجه السكان المدنيون المحاصرون في إثيوبيا اليوم مخاطر متجددة بعد تحملهم عواقب ما يقرب من عامين من النزاع. وقد توسعت الأعمال العدائية خارج تيغراي وامتدت إلى مناطق أخرى من البلد وتهدد بالانتشار إلى ما وراء الحدود الإثيوبية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على السلام في القرن الأفريقي.

2- وتأتي هذه الأحداث في أعقاب ادعاءات عن مقتل مئات المدنيين في جنوب غرب أوروميا في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2022. ولا يظهر خطاب الكراهية الذي يهاجم الجماعات العرقية وينزع عنها إنسانيتها، وهو مؤشر رئيسي للجرائم الفظيعة التي قد تحدث في المستقبل، أي إشارة إلى التراجع. ولا تزال الحالة الإنسانية في تيغراي تتخبط في أزمات، وذلك من جراء نقص الغذاء والدواء والوقود إلى حد كبير. ولا تزال شبكات الاتصالات والمصارف والكهرباء الإثيوبية منقطة أيضاً عن هذه المنطقة. وتُبيّن الأحداث الجارية أهمية ولاية اللجنة، على النحو الوارد وصفه أدناه.

3- وقد واجهت اللجنة قيوداً من حيث ضيق الوقت وعدد الموظفين، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى المواقع والحصول على الوثائق. ولذلك، لا يعرض هذا التقرير سجلاً حافلاً بكافة الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة به، ولا استراتيجية كاملة للعدالة الانتقالية. إذ إن هذه القيود اقتضت من اللجنة أن تختار مجموعة أولية من الأحداث والمواضيع التي يمكن التعامل معها، والتي تُبيّن بعضاً من أهم انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحصرت اللجنة أيضا في عرض آرائها الأولية فقط بشأن بعض من آليات العدالة والمساءلة التي أُنشئت حتى الآن. ومن أجل أن تفي اللجنة بولايتها على أكمل وجه، فإنها تحتاج إلى مزيد من الوقت والموارد لإجراء التحقيقات والعمل مع أصحاب المصلحة. وتحتاج أيضاً إلى الوصول دون عوائق إلى المواقع ذات الاهتمام، وإلى التعاون من جانب أطراف النزاع والجهات المعنية في الأمم المتحدة.

4- ويختتم التقرير بمجموعة أولية من التوصيات العاجلة الموجهة إلى الأطراف والمجتمع الدولي. وهي ضرورية لتحقيق السلام المستدام والاحترام الطويل الأجل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إثيوبيا.

ثانياً- الولاية والعضوية والمنهجية

ألف- الولاية والعضوية

5- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره دإ-1/33 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، اللجنة لفترة عام واحد، وفوَّضها بإجراء تحقيق شامل ونزيه في ادعاءات انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين في إثيوبيا التي ارتكبتها منذ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 جميع أطراف النزاع. وتشمل ولاية اللجنة جمع الأدلة وحفظها، دعماً لجهود المساءلة، وإدماج منظور جنساني واتباع نهج محوره الناجين في جميع مراحل عملها. ويجب على اللجنة أيضاً أن تقدم إرشادات بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة والمصالحة ولأم الجراح.

6- وتتألف اللجنة من ثلاثة خبراء في مجال حقوق الإنسان يعيّنهم رئيس مجلس حقوق الإنسان، وهم: كاري بيتي مورونغي (الرئيسة، كينيا)، وستيفن راتنر (الولايات المتحدة الأمريكية)، ورانيكا كوماراسوامي (سري لانكا).

باء- سير العمل

7- دعت اللجنة الجمهور إلى تقديم طلباته عن طريق صفحتها الشبكية التي تورد تفصيلاً لاختصاصاتها. وتجري اللجنة مشاورات مع أصحاب المصلحة منذ أيار/مايو 2022، بما في ذلك اجتماعاتها في جنيف وبعثتها إلى أديس أبابا في الفترة من 24 إلى 30 تموز/يوليه 2022. وأثناء وجودها في أديس أبابا، اجتمعت بمسؤولين في الحكومة الاتحادية، والمؤسسات ذات الصلة، والمنظمات الدولية، والخبراء الأكاديميين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما عقدت اجتماعاً عن بعد مع سلطات تيغراي. ولم تردّ حكومة إريتريا على طلبات اللجنة في عقد اجتماع معها.

8- وأرسلت اللجنة قائمة بالقضايا إلى الحكومة الاتحادية وسلطات تيغراي في منتصف آب/أغسطس 2022. وإلى حين عرض هذا التقرير، لم تكن الحكومة الاتحادية قد أرسلت رداً على ذلك؛ أما حكومة ولاية تيغراي الإقليمية فقد أرسلت رداً عاماً أولياً في 2 أيلول/سبتمبر 2022.

9- وواجهت اللجنة تحديات في عملها حالت دون وفائها بولايتها على أكمل وجه. ولم يُتح لها سوى اثنين من المحققين المتفرغين في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وبسبب الظروف اللوجستية والإدارية الخارجة عن إرادتها، لم تتمكن من البدء في تحقيقاتها إلا في منتصف حزيران/يونيه 2022.

10- وتأسف اللجنة عميق الأسف لأن الحكومة الاتحادية لم تسمح لها بالوصول إلى أي منطقة من المناطق خارج أديس أبابا. وقد أدى هذا الموقف إلى إجبار اللجنة على إجراء معظم مقابلاتها عن بعد. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب إجراء مقابلات مع أشخاص في تيغراي بسبب استمرار انقطاع الاتصالات. وإلى حين عرض هذا التقرير، لم تكن حكومتا السودان وجيبوتي قد منحتا اللجنة إمكانية إجراء مقابلات مع اللاجئين الإثيوبيين داخل حدودهما.

11- وسعت اللجنة إلى التخفيف من حدة هذه التحديات بإجراء الجزء الأكبر من تحقيقاتها عن بعد، وأجرت مقابلات مع 185 شخصاً بين ضحية وناجٍ وشاهد وغيرهم من المحاورين الرئيسيين (104 نساء وفتيات، و81 رجلاً وفتى). وكان الإثيوبيون الذين أجريت معهم مقابلات ينتمون إلى إثنيات الأمهرة والأورومو والصومالي والتيغراي، وفي إحدى الحالات، كان هناك شخص واحد من شعب إيروب. ووصف الإريتريون الذين أجريت معهم المقابلات أنفسهم بأنهم من إثنية تيغراي. وحُدد الناجون والضحايا والشهود على أنهم من الديانات الأرثوذكسية والكاثوليكية والإسلامية. ودرست اللجنة مصادر إضافية، بما فيها صور السواتل والمواد المطبوعة والسمعية البصرية والمعلومات المفتوحة المصدر. واستعرضت أيضاً تقارير سرية مقدمة من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

12- أما الطلبات المقدمة إلى مختلف الجهات المعنية في الأمم المتحدة العاملة في إثيوبيا لتبادل الوثائق والمواد ذات الاهتمام فقد جرى تجاهلها إلى حد كبير، أو الاستجابة لها بعد تأخير شديد.

13- وتلقت اللجنة رداً متأخراً على طلبها إلى فريق التحقيق المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان لتبادل قاعدة بياناتها الداخلية. وقد أثر هذا التأخير على قدرة اللجنة على الاستناد إلى عمل فريق التحقيق المشترك بدلاً من تكراره.

14- وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن اللجنة واثقة من أن استنتاجاتها مدعومة بمعلومات تفي بمعيار الإثبات المطلوب في تحقيقات الأمم المتحدة. وفي حين أن اللجنة كانت تفضل الوصول إلى إثيوبيا وغيرها من المواقع، على وجه الخصوص، إلا أن السبل الأخرى التي استخدمتها لجمع المعلومات أسفرت عن استنتاجات هامة. وقد اتبعت اللجنة سوابق آليات التحقيق الأخرى التي فوضها مجلس حقوق الإنسان والتي مُنعت من الوصول إلى الدول التي وقعت فيها الانتهاكات المزعومة. وفي الحالات التي أدت فيها القيود المفروضة على اللجنة إلى عدم كفاية المعلومات اللازمة للتوصل إلى الاستنتاجات المرجوة، تشدد اللجنة على ضرورة إجراء مزيد من التحقيق.

جيم- اختيار الأحداث والمواضيع

15- أدت القيود التي فرضت على اللجنة من حيث ضيق الوقت وشح الموارد إلى إجبارها على اختيار مجموعة محددة وقابلة للتناول من حوادث ومواضيع يمكن أن تنجز التحقيقات فيها في غضون شهرين بموارد محدودة. وعلى الرغم من أن الاختيار يُبيّن بعضاً من أهم انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويبرز أنماطاً أوسع نطاقاً، إلا أنه لا يتيح للجنة أن تقدم صورة شاملة. وعلى الرغم من أن تفويضها يخوّلها أن تحقق في الأحداث التي وقعت في جميع أنحاء إقليم إثيوبيا، إلا أن تحقيقاتها اقتصرت في هذا التقرير على الأعمال العدائية في منطقتي تيغراي وأمهرة. ومن المسلم به أن هذا الاختيار سيحبط الكثيرين، لا سيما في ضوء النطاق الواسع والمثير للقلق من ادعاءات الانتهاكات في إثيوبيا منذ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتأمل اللجنة أن تتاح لها الفرصة لتوسيع نطاق تحقيقاتها واستنتاجاتها بمزيد من الوقت والموارد والتعاون لتشمل المزيد من الأحداث والمواضيع، مثل تلك الواردة في الفرع السابع من هذا التقرير.

دال- قضايا التحقيق الأخرى

16- سعت اللجنة، طوال تحقيقاتها، إلى إثبات الحقائق والظروف والتحقق منها مسترشدة بمبادئ الاستقلالية وعدم التحيز والسرية. والتزمت التزاماً صارماً بنهج يركز على الضحايا والناجين، ويعطي الأولوية لسلامة وأمن المعلومات والمصادر، بجملة وسائل منها تنفيذ بروتوكولات صارمة للموافقة المستنيرة. وتُرمَّز جميع الأدلة وتُفهرَس في قاعدة بيانات آمنة لضمان تسلسل المسؤولية وإمكانية الوصول إليها وسهولة استخدامها دعماً للجهود المبذولة للمساءلة الجارية والمقبلة.

17- وعملاً بالممارسة المتبعة، طبقت اللجنة معياراً "للأسباب المعقولة للاعتقاد" على استنتاجاتها الوقائعية والقانونية. ولدى تقييم موثوقية ومصداقية كل مصدر من المصادر، رأت اللجنة أن هذا المعيار يستوفى عند حصوله على مجموعة موثوقة من المعلومات، مدعومة بمواد أخرى متاحة، يُدفع على أساسها الشخص العاقل والمعتدل الحصافة إلى الاعتقاد بأن حادثاً أو نمطاً من السلوك قد وقع.

هاء- العلاقة مع عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان

18- تقتضي ولاية اللجنة أن تبني على تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بشأن تحقيقهما المشترك في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا خلال الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 28 حزيران/يونيه 2021.

19- ونظرت اللجنة بعناية في عملها المتعلق بعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى وجهات النظر المتماسكة التي أعرب عنها للجنة مختلف أصحاب المصلحة بشأن تقرير التحقيق المشترك. وحثت الحكومة الاتحادية اللجنة على عدم التطرق إلى الفترة المشمولة بالتحقيق المشترك، واعترضت على بعض الاستنتاجات. ونددت سلطات تيغراي بالتقرير ووصفته بأنه غير مكتمل ومنحاز ويتجاهل حجم الانتهاكات التي ترتكبها مختلف الأطراف.

20- ولا تتطلب الولاية من اللجنة أن تؤيد تقرير التحقيق المشترك أو ترفضه. واستناداً إلى النطاق الزمني لولايتها، ترى اللجنة أنه يجوز لها أن تحقق في الانتهاكات المزعومة التي حدثت قبل الموعد النهائي للتحقيق المشترك وهو 28 حزيران/يونيه 2021 حيث تتطلب منها الأدلة التي جُمعت أن تتناول الانتهاكات المزعومة بطريقة لا تؤدي إلى الازدواجية.

ثالثاً- المعلومات الأساسية

21- بعد أربع سنوات من الاحتجاجات المناهضة للحكومة وتنامي المشاعر العرقية القومية، اختارت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكمة في نيسان/أبريل 2018 آبي أحمد، من جناحها في أورومو، رئيساً جديداً للوزراء. وتولى منصبه واعداً بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وسط تفاؤل كبير وبدعم دولي قوي. وتمت الإشادة به لإسراعه في صنع السلام مع إريتريا المجاورة. وشهد العفو الشامل عودة المعارضين السياسيين والمسلحين من الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية إلى إثيوبيا من المنفى، بما في ذلك من إريتريا، أو إطلاق سراحهم من السجون.

22- وهناك روايتان لما تلا ذلك. يزعم المتحدثون باسم الحكومة الاتحادية ومؤيدوها (بما في ذلك في إريتريا) أن قدامى المحاربين في الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي هم العقل المدبر لسلسلة من المحاولات العنيفة لتخريب الحكومة أو تقويضها، وهي اتهامات ينفيها المحاربون القدامى. ويدعي آخرون أنه كان هناك نمو في المشاعر المناهضة بقوة للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في البيانات الحكومية، ووسائل الإعلام الموالية للحكومة. واعتمدت الروايات ذات الصلة على الإهانات العرقية المناهضة لتيغراي التي ظهرت في الدعاية الإريترية أثناء الحرب الإثيوبية الإريترية (1998-2000)، وفي الخطاب القومي بشأن الانتخابات المتنازع عليها (2004-2006) وفي نشاط أورومو (وأمهرة) (2014-2018).

23- وانتشر أيضاً خطاب الكراهية ضد مجتمعات أمهرة وأورومو في بيئة سياسية تنافسية وعرقية جديدة. واندلع النزاع السياسي في أعمال عنف وتوترات دينية بين الطوائف. وفي كانون الثاني/يناير 2019، شنت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية حملة لمكافحة التمرد، بأساليب منها غارات جوية على جيش تحرير أورومو في غرب أوروميا، في نزاع استمر منذ ذلك الحين وتصاعد. ونُصّب قادة جدد في أربع ولايات إقليمية في البلد، وعندما تأسس حزب الازدهار الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (وبعض سياسيي أورومو الحاكمين) الانضمام إليه.

24- ومع تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أجلت الحكومة الاتحادية الانتخابات. واعتُقل زعماء المعارضة المؤثرين من أورومو بعد مزيد من أعمال العنف العرقية. ومضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي قدماً في إجراء الانتخابات في تيغراي في أيلول/سبتمبر 2020. وأعلنت كل من الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية تيغراي الإقليمية أن الإجراءات التي يتخذها الطرف الآخر غير دستورية، واندلع القتال يومي 3 و4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

رابعاً- الاستنتاجات الوقائعية الناجمة عن أحداث مختارة

ألف- قصف ميكيلي واعتداءات على المدنيين والأعيان المدنية

25- وجدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في تحقيقهما المشترك أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية قصفت ميكيلي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأصابت ما لا يقل عن 15 مرفقاً مدنياً، بما فيها مدارس ومستشفى. ووجدت المفوضية واللجنة أيضاً أن القصف أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 مدنياً، بينهم 3 أطفال، وإصابة 34 مدنياً على الأقل. ولم يحدد فريق التحقيق المشترك أي مؤشر على وجود أهداف عسكرية في المناطق التي تعرضت للقصف أو بالقرب منها، ولم يتوصل إلى أي استنتاجات قانونية محددة تتعلق بالانتهاكات المحتملة الناجمة عن القصف. ولم توافق الحكومة الاتحادية على النتائج العامة ودعت فريق التحقيق المشترك إلى إعادة النظر في تقييمه.

26- وقررت اللجنة مواصلة التحقيق في قصف ميكيلي، بالنظر إلى تفويضها بالبناء على تقرير التحقيق المشترك، استناداً إلى أدلة جديدة ونظراً إلى أهمية التصدي الكامل للضرر الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان.

27- وأبلغ شهود عيان اللجنة أن ميكيلي تعرضت للقصف في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من الجبال القريبة حيث كانت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية متمركزة. وقبل القصف، صرح متحدث باسم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية بأن ميكيلي "ستُطوَّق وتُقصف" وحذر المدنيين من أنهم " لن يُرحموا " إذا لم ينأوا بأنفسهم عن سلطات تيغراي.

28- وأبلغ أحد عشر شاهداً اللجنة أن قوات تيغراي انسحبت من ميكيلي قبل 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. وهناك معلومات موثوقة أخرى تؤكد هذه الروايات مشيرة إلى أن قوات تيغراي سحبت عتادها العسكري من ميكيلي قبل هذا التاريخ. ولم تتلق اللجنة أي معلومات تشير إلى وجود أسلحة أو إمدادات من تيغراي في ميكيلي أثناء القصف، كما أنها لم تتلق أي معلومات تشير إلى أن المقذوفات أصابت أي هدف عسكري. وقال العديد من الشهود للجنة إنه لم تُطلق أي نيران انتقامية من المدينة أثناء القصف. وأفادت اللجنة بأن قذائف المدفعية أصابت ما لا يقل عن 12 موقعاً في جميع أرجاء المدينة.

29- وتشير المعلومات التي جمعتها اللجنة إلى أن القصف أسفر عن مقتل وجرح العديد من الأشخاص. وأحصى أحد الأخصائيين في مجال الصحة من العاملين في مستشفى آيدر 15 جثة، وأشار إلى أن المستشفى سجل 27 حالة وفاة. وأورد أربعة شهود آخرين وصفاً لما رأوه من جثث لقتلى أثناء القصف، في مواقع مختلفة من المدينة، من بينهم شخصان بالغان وطفلان لقوا حتفهم عندما أصابت إحدى القذائف منزلهم في أحد أطراف مدينة آيدر. وأجرت اللجنة مقابلتين مع شخصين تعرضا لإصابات في الهجوم غيرت وجه حياتهما؛ وتشير مصادر موثوقة إلى تعرض أكثر من 100 شخص للإصابة.

30- وبعد السيطرة على ميكيلي عقب القصف، ظلت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في المدينة حتى 28 حزيران/يونيه 2021. وخلال هذه الفترة، أطلق أعضاؤها النار على عشرات المدنيين وقتلوهم عند نقاط التفتيش، خارج منازلهم وفي جميع أرجاء المدينة.

31- وارتكب جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أيضاً عمليات اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي أثناء وجودهم في ميكيلي. وانتشرت أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها هؤلاء الجنود انتشاراً واسع النطاق لدرجة أنه كان لا بد من إنشاء "منزل آمن" سري للناجيات. وقال أحد العاملين في مجال الصحة إن منشأته الطبية بدأت تستقبل الناجيات من الاغتصاب بعد نحو أربعة أو خمسة أيام من سيطرة قوات

الدفاع الوطنية الإثيوبية على المدينة. وأخبر شخص آخر اللجنة أنه حضر حالات تعرضت فيها نساء لإصابات خطيرة أثناء تعرضهن للاغتصاب في قواعد عسكرية وفي مواقع أخرى داخل المدينة وحولها.

32- وبالإضافة إلى ذلك، احتجز جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية سكان ميكيلي تعسفاً، وغالباً ما جرى تعريضهم للضرب المبرح. ونفذوا أيضاً عمليات نهب منسقة تنسيقاً جيداً. وتعرضت الممتلكات الرسمية في العديد من المكاتب الحكومية، بما في ذلك مكتب العمدة والمحكمة العليا والمدارس والمستشفيات لعمليات نهب شاملة نفذها جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. واستولوا بالقوة على مجوهرات النساء، فضلاً عن أموال وأدوات منزلية أخرى. كما استخدم أفراد قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أعياناً مدنية لأغراض عسكرية، واحتلوا مدرسة أتسي يوهانس الرابعة الثانوية ومستشفى آيدر لفترة لا تقل عن خمسة أشهر.

33- وبالإضافة إلى ذلك، منعت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية سيارات الإسعاف القادمة من ميكيلي من القيام بعملها لمدة 48 ساعة أثناء محاولتها نقل المدنيين المصابين في الغارة الجوية التي شنتها القوات الجوية الإثيوبية على سوق توغوغا القريب في 22 حزيران/يونيه 2021، مما أسفر عن مقتل حوالي 60 مدنياً.

34- ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية قصفت ميكيلي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وضرب أهداف مدنية بعد أيام من مغادرة قوات تيغراي المدينة بعتادها العسكري. وارتكب جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية عمليات قتل خارج نطاق القضاء واغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ونهب على نطاق واسع، خلال فترة الأشهر السبعة الممتدة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 28 حزيران/يونيه 2021. كما استخدم أفراد قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أعياناً مدنية لأغراض عسكرية وقيَّدوا سبل الحصول على العلاج الطبي.

باء- عمليات القتل في كوبو وتشينا

35- في تموز/يوليه 2021، بدأت قوات تيغراي بالتقدم جنوباً عبر منطقة أمهرة المجاورة. وفي 10 آب/أغسطس 2021، استدعت الحكومة الاتحادية جميع المواطنين القادرين من أجل إيقافهم "بصورة نهائية"، مما أدى إلى تزايد تَشَوُّش الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين.

36- وفي أواخر تموز/يوليه 2021، تقدمت قوات تيغراي نحو بلدة كوبو في شمال إقليم أمهرة. وتصدت لها ميليشيات الأمهرة، بما فيها فانو، وصدتها لفترة وجيزة بمساعدة بعض السكان المحليين المسلحين. وأفاد شهود عيان بأن قوات تيغراي كانت ترتدي مزيجاً بين ملابس عسكرية ومدنية وتتحدث التغرية والأمهرية. واستولت قوات تيغراي في نهاية المطاف على كوبو، وبمجرد أن توقف القتال، بدأت في البحث عن رجال في البلدة والمناطق المحيطة بها، في 9 أيلول/سبتمبر 2021. وخلال عمليات التفتيش، دأبت قوات تيغراي في البحث عن أسلحة وسحبت العديد من الرجال من منازلهم وأعدمتهم، وغالباً أمام أعين أفراد أسرهم. واتسمت عمليات القتل في كثير من الأحيان بأعمال عنف ووحشية كبيرة، بجملة أساليب منها الضرب والاغتصاب واستخدام الإهانات العرقية مثل "حمير أمهرة". وأخبر شهود عيان اللجنة بأن الرجال الذين قتلوا كانوا مزارعين مدنيين وعمالاً مياومين.

37- وأخبر أحد الناجين من عمليات القتل اللجنة قائلاً:

> في 9 أيلول/سبتمبر 2021، وفي حوالي الساعة 4 مساء، جاء إلى منزلي خمسة [مقاتلين] من تيغراي واقتادوني مع أشقائي الثلاثة وانهالوا علينا ضرباً. وذات مرة كنا على بعد أمتار قليلة من منزلي ... أطلقوا علينا النار في ظهرنا. نجوت ولكن إخوتي الثلاثة قضوا من جراء ذلك.

38- وواجهت العديد من الناجيات أعباء جديدة بعد مقتل أزواجهن وأقاربهن الذكور. وأبلغت إحداهن اللجنة قائلة:

> دخل مهاجمان [من تيغراي] مجمعنا وانهالا علي ضرباً بعصا وأطلقا النار على زوجي فأرديا قتيلاً. وكان من عادة زوجي أن يعتني بي. أما الآن فلم يتبقَ لي سوى الأطفال. وها إنني أطعمهم بما يتوفر لنا من قوت.

39- وتذكَّر الناجون من الهجمات أنهم رأوا "جثثاً في كل مكان"، واضطروا إلى جمعها في عربات كبيرة. ودفنوا معظمها في مقابر جماعية في أربع كنائس – سان جورج، وسان مايكل، وأبوهي مدحان عالم، وسانت ماري – رغم أن الضباع تغذت على بعض منها قبل أن تُدفن. وأشار شهود عيان إلى أن قوات تيغراي لم تسمح لهم بالبكاء على الموتى. وقدَّر الناجون أن مئات الأشخاص قد قتلوا. وتوصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيق لتحديد العدد بدقة أكبر. وطوال عمليات القتل، نفذت قوات تيغراي أيضاً عمليات نهب وتدمير للممتلكات على نطاق واسع.

40- وفي إطار الهجوم الذي شنته قوات تيغراي على إقليم أمهرة، استولت أيضاً على قرية تشينا بعد قتالها قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وميليشيات الأمهرة المتحالفة معها. وأفاد شهود عيان أنه بمجرد انتهاء القتال، في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2021، بدأت قوات تيغراي البحث عن رجال القرية، وفصلتهم عن النساء والأطفال وأعدمتهم، وفي كثير من الأحيان أمام أعين أفراد أسرهم. وأشار أحد الشهود إلى أن قوات تيغراي قتلت خمسة كهنة قبل أن تستخدم منازلهم وكنيسة تيكليهايمانوت كمواقع لإطلاق النار. وقدَّر الناجون أن قوات تيغراي قتلت عشرات الأشخاص. وتوصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيق لتحديد العدد بدقة أكبر.

41- وترافقت عمليات القتل مع أعمال عنف وأعمال وحشية أخرى، من قبيل الضرب واغتصاب النساء والفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 11 سنة. وأجبرت قوات تيغراي النساء على الطهي وتحضير الطعام وجلب الماء لهم دون منحهن أي تعويض. وأخبرت إحداهن اللجنة قائلة:

> في صباح الأول من أيلول/سبتمبر 2021، جاء مقاتلون [من تيغراي] إلى منزلي وسحبوني إلى الخارج وانهالوا علي ضرباً في الوحل. وطلبوا مني تحضير الطعام قبل أن يربطونني إلى شجرة ويتركونني تحت المطر. وبقي أطفالي يبكون في المنزل. وطلبت مجموعة أخرى الطعام وسرقت بعض ممتلكاتي. واستخدمتني مجموعة ثالثة للطهي وذبحت الثور الذي كان لدي. وحين وصل زوجي قتلوه. واغتصبني عقيدهم وثلاثة من الحراس. اغتصبني العقيد مرتين. وعندما انتهى من فعلته، زحفت نحو أطفالي الذين كانوا يبكون. وجاء مزيد من الجنود، وانهالوا علي ضرباً، وأخذوا مني الطعام.

42- وخلال هذه الفترة، تسببت قوات تيغراي في إلحاق أضرار واسعة النطاق بمنازل المدنيين والمدارس والمراكز الصحية والكنائس. كما قاموا بعمليات نهب واسعة النطاق، شملت المواد الغذائية والأثاث والماشية ومعدات البناء.

43- وأكدت سلطات تيغراي، في ردها الأولي على الأسئلة التي طرحتها اللجنة، أن قواتها كانت "تهتم بالناس وملتزمة بالقانون ومنضبطة". كما أصرت على أن قواعد الاشتباك الخاصة بها تحظر أعمال القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والتعذيب والسرقة وما إلى ذلك من أشكال سوء السلوك الأخرى. وجرت معالجة الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها "وفقاً لمدونة قواعد السلوك والإجراءات التأديبية التي يتخذها الجيش". ولم يتسن للجنة التحقق مما إذا كانت الانتهاكات قد جرت معالجتها أم لا أو كيف جرى ذلك.

44- ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات تيغراي قتلت مدنيين وأشخاصاً أصبحوا *عاجزين عن القتال*، واغتصبت ونهبت وألحقت أضراراً أو دمرت بنى أساسية وممتلكات مدنية في كوبو وتشينا في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2021.

جيم- غارة بطائرة صغيرة موجهة عن بعد على مخيم للمشردين داخلياً في ديديبيت

45- في منتصف عام 2021، اعتقلت جماعات الأمهرة المسلحة، بما فيها قوات الأمهرة الخاصة وفانو وغيرها من الميليشيات، المدنيين التيغراي المقيمين في هيمورا وهجرتهم قسراً من أراضيهم في غضون مهلة قصيرة. ووفقاً لشهود عيان، نهبت الجماعات المسلحة المحاصيل والماشية والمجوهرات وغيرها من الممتلكات الشخصية، مدعية أن المواطنين لا ينتمون إلى تيغراي الغربية لأنها ليست أرضهم.

46- وأجبرت جماعات الأمهرة المسلحة المواطنين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن، على ركوب المركبات ونشرتهم على طول الطريق المؤدية إلى ديديبيت. وبعد أن عانوا مشقة الرحلة سيراً على الأقدام، وصلوا إلى ديديبيت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وأنشأوا مخيماً غير رسمي للمشردين داخلياً في مجمع مدرسي.

47- وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2022، لاحظ العديد من سكان المخيم طائرة صغيرة موجهة عن بعد تحلق فوق ديديبيت في يوم السوق. وقد أصدرت صوت طنين ميكانيكي مما جعل الناس تتفرق من السوق. وبعد بضعة أيام، في 7 كانون الثاني/يناير 2022 (يوم عيد الميلاد لدى الأرثوذكس الإثيوبيين)، وفي حوالي الساعة 11 مساء، ضربت طائرة صغيرة موجهة عن بعد مخيم ديديبيت. وعرف الشهود من هيكل الطائرة أنها طائرة صغيرة موجهة عن بعد نظراً إلى صوت مروحتها المميز، والذي حددوه بأنه "طنين" و"طنين شبيه بطنين النحلة".

48- وألقت الطائرة ثلاث قنابل على المخيم. وأصابت القنبلة الأولى مبنى المدرسة الرئيسي في المجمع، الذي كان مكتظاً بالمشردين داخلياً، مما أدى إلى مصرع معظمهم. وحاول الناجون الهروب مذعورين بالعبور أولاً من البوابة الرئيسية للمجمع. وعند هذه النقطة، أصابت القنبلة الثانية الحشد الفار بالقرب من البوابة، مما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص، بينهم أطفال.

49- وأوردت إحدى الناجيات وصفاً للمشهد قائلة:

> عندما هربنا من المجمع، تعرضنا لهجوم بقنبلة في طريقنا إلى البوابة. وتهافت الأطفال نحو البوابة أيضاً. وكانت أمهاتهم تحملنهم. وقضى الأطفال عند محاولتهم مغادرة المجمع.

50- وسقطت القنبلة الثالثة أيضاً في المجمع. وتؤكد صور السواتل والصور الفوتوغرافية التي استعرضتها اللجنة روايات الشهود عن الهجوم، إذ إنها تظهر الدمار الذي خلفته الغارة الجوية، بما في ذلك الحفرة التي خلفتها القنبلة الأولى أثناء اختراقها الموقع، والمكان الذي انتشر فيه القتلى، وسقف مبنى المدرسة الرئيسي.

51- واضطر الناجون الذين تمكنوا من الفرار إلى قضاء الليل في حقل مع أطفالهم. ولدى عودتهم في اليوم التالي، شهدوا الدمار الذي حدث في الليلة السابقة، من جثث مقطعة الأوصال ولحم بشري متدل من الأشجار. وكانت الجثث مشوهة لدرجة أنه كان من المستحيل التعرف على العديد من الجثامين. وعلى حد تعبير إحدى الناجيات، "كانت الجثث متناثرة مثل أوراق الشجر". ووضع الناجون وغيرهم من الأشخاص رفات الموتى على أقمشة قبل نقلها إلى موقع قريب لدفنها جماعياً. وقتل في الهجوم نحو 60 مدنياً، بينهم عدد كبير من الأطفال الصغار. وأصيب عشرات آخرون بجراح ونقلوا إلى مستشفى شاير.

52- وأجمع الناجون الذين قابلتهم اللجنة على أنهم لم يروا يوم الهجوم أي جندي أو أية مركبة عسكرية في المخيم أو بالقرب منه. ويؤكد هذه الروايات التقرير التحليلي الصادر عن مركز الأمم المتحدة للسواتل، إذ يشدد على أن الصور الساتلية لم ترصد أي أهداف عسكرية في ديدیبیت يوم الغارة الجوية.

53- وتفحصت اللجنة صوراً فوتوغرافية لبقايا القنابل التي أصابت المخيم (انظر المرفق الثالث). واستناداً إلى هذا التحليل واستعراض المعلومات المفتوحة المصدر، تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن مخيم ديدیبیت قد أصيب بقنابل موجهة بالليزر من طراز MAM-L ("ذخيرة صغيرة ذكية") من صنع شركة روكيتسان، وهي شركة تركية لتصنيع الأسلحة. وتتوافق قنابل MAM-L مع الطائرات الصغيرة التركية الموجهة عن بعد Bayraktar TB2، التي تستخدمها القوات الجوية الإثيوبية. وكانت الحكومة الإثيوبية الطرف الوحيد في النزاع الذي استخدم في الهجوم طائرات صغيرة مسلحة موجهة عن بعد.

54- وتوصلت اللجنة إلى الاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية شنت غارة بطائرة صغيرة موجهة عن بعد على مخيم المشردين داخلياً في ديدیبیت في 7 كانون الثاني/يناير 2022، مما أسفر عن مقتل وإصابة حوالي 60 مدنياً وتدمير البنية الأساسية المدنية. ولديها أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأنه لم يكن هناك جنود أو معدات عسكرية في المخيم أو بالقرب منه يوم الهجوم.

خامساً- استنتاجات وقائعية بشأن مواضيع مختارة

ألف- الاغتصاب والعنف الجنسي

55- يُرتكَب العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما الاغتصاب، على نطاق صادم منذ اندلاع النزاع المسلح في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي حين أن العديد من المجتمعات المحلية قد تأثرت بذلك، إلا أن نساء وفتيات تيغراي قد استُهدفن بعنف ووحشية بشكل خاص.

56- إن ثقافة الصمت التي يمكن أن تحيط بالعنف الجنسي، والتي غالباً ما تنبثق عن التنميط الجنساني والوصم الاجتماعي والخوف من الانتقام، تعني أن الناجيات غالباً ما يترددن في التحدث علناً. ولذلك، غالباً ما يكون الإبلاغ عن الاغتصاب والعنف الجنسي غير كافٍ بصورة. ومع ذلك، طالبت العديد من الناجيات، البالغ عددهم 24 ناجية واللواتي تحدثن إلى اللجنة جهاراً، بتحقيق العدالة، والوصول إلى الخدمات، واستعادة السلام والاستقرار.

العنف الجنسي الذي ارتكبته قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو

57- أكدت المقابلات التي أجريت مع الناجيات ومقدمي الخدمات والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم أن الاغتصاب والعنف الجنسي ضد نساء وفتيات تيغراي كانا منتشرين على نطاق واسع في الوقت الذي كانت فيه قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية تسيطر على أجزاء كبيرة من تيغراي. وعلى الرغم من أن المعلومات التي تلقتها اللجنة تشير إلى أن أكثر من 000 1 امرأة وفتاة قد تعرضن لمثل هذه الأفعال، يشير مقدمو الخدمات في تيغراي إلى أن هذا الرقم يمكن أن يكون أعلى بكثير. وأشارت الناجيات إلى ضلوع قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو في عمليات اغتصاب. وقد تلقت اللجنة معلومات موثوقة تشير إلى استمرار الاغتصاب والعنف الجنسي، بما في ذلك في غرب تيغراي.

58- والعديد من حالات الاغتصاب التي وثقتها اللجنة كانت عمليات اغتصاب جماعي ارتكبها أفراد من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أو قوات الدفاع الإريترية أو فانو. وفي بعض الحالات، احتجز الجناة الضحايا كرقيق جنسي لأيام أو أسابيع، مما عرضهن للاغتصاب المتكرر. واغتصبت بعض النساء أمام أطفالهن وغيرهم من أفراد أسرهن.

59- وغالباً ما كانت عمليات اغتصاب نساء وفتيات تيغراي مصحوبة بأشكال أخرى من العنف تهدف إلى إذلالهن. وأوردت الناجيات وصفاً لتعرضهن للتهديد بالسلاح والركل والضرب. وفي بعض الحالات، جرى إدخال أجسام غريبة في أجسادهن.

60- وأخبرت إحدى الناجيات من شمال غرب تيغراي، وكانت أماً مرضعة في ذلك الوقت، اللجنة أنها اختطفت على أيدي جنود من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية عند نقطة تفتيش أثناء سفرها في تيغراي. واحتجزت وتعرضت لاغتصاب جماعي على مدى أربعة أيام قبل أن يُطلق سراحها:

> في الصباح كانوا يأتون الواحد تلو الآخر ويغتصبونني... ثم يعودون مجدداً في المساء ... وأحرقوا حلمتي بالنار. وقبل أن يسمحوا لي بالرحيل، أدخلوا حجارة ومواد بلاستيكية ومناديل في مهبلي. واضطررت للذهاب إلى المستشفى لأتمكن من إخراجها.

61- وكشفت إحداهن، وهي من جنوب غرب تيغراي، للجنة عن ندوب في جسدها نتيجة لتقرحات شديدة ناجمة عن قيام جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية بإذابة البلاستيك عليها خلال الهجوم الذي نفذوه على قريتها. وأخبرت اللجنة أنه بعد تعرضها للاغتصاب الجماعي، اغتصبها أحد الجنود بسكين.

62- وفي حالات أخرى، أعرب المهاجمون عن نيتهم في إصابة الضحايا بالعقم الدائم عن طريق القضاء على صحتهن الجنسية والإنجابية. وغالباً ما كانت عمليات الاغتصاب مصحوبة بلغة مهينة للإنسانية توحي بوجود نية للقضاء على إثنية تيغراي. واستذكرت إحداهن، وكانت حاملاً في شهرها السادس في ذلك الوقت، أنها تعرضت للاغتصاب والاعتداء اللفظي من قبل قوات الدفاع الإريترية في جنوب غرب تيغراي، مضيفة: "كانوا يقولون 'سنطهر جسدك ودمك'، و'سنقضي على طفلك ونمنعك من الولادة'." واستذكرت امرأة أخرى، تعرضت للاغتصاب الجماعي من قبل أعضاء فانو في معسكر اعتقال غربي تيغراي، الكلمات التي كان يتلفظ بها مهاجموها: "سنطردكم من هذا المكان. ولن نسمح بوجود تيغراي بعد الآن. سنقضي عليكم. أنتم لا تنتمون إلى هنا".

63- ويتطلب الأمر إجراء مزيد من التحقيق لتحديد النطاق الدقيق لعمليات الاغتصاب والعنف الجنسي التي مارستها قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو والقوات المتحالفة معها في تيغراي.

العنف الجنسي الذي ارتكبته قوات تيغراي

64- ارتكبت قوات تيغراي أيضاً أفعال اغتصاب وعنف جنسي. ووقع العديد من هذه الأفعال عندما سيطرت قوات تيغراي على أجزاء من إقليم أمهرة، اعتباراً من آب/أغسطس 2021. وأفادت نساء وفتيات أنهن قد تعرضن للاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي من جانب مقاتلي تيغراي في منازلهن أثناء عمليات التفتيش، أو أثناء اختبائهن مع أصدقائهن أو أقاربهن. وتعرضت بعضهن للاغتصاب في مناطق حرجية قريبة. وفي حالات عديدة، أخبرت قوات تيغراي ضحاياها أن عمليات الاغتصاب كانت انتقاماً منهم لعمليات الاغتصاب التي تعرضت لها نساء وفتيات تيغراي على نطاق واسع.

65- وارتكبت قوات تيغراي أيضاً أفعال اغتصاب وعنف جنسي ضد اللاجئين الإريتريين. وشمل ذلك تعرض اثنتين من اللاجئات للاغتصاب، أحداهما طفلة، أثناء فرارهما من مخيمهما في عام 2022. وأخبرت أحد الناجيات اللجنة قائلة:

> كان هناك اثنان منهم. وكان أحدهما ماسكاً بعصا. وأوسعني ضرباً وجعلني أمشي أمامه. واقتادونا إلى منطقة كثيفة وليست ببعيدة، ومن ثم بدأوا باغتصابنا. وبينما كان أحدهما يقوم باغتصابي، كان الآخر يوجه سلاحه علي. وأردت أن أهرب. وسألت: "أليس لديك أخوات؟ لماذا لا تكتفي بقتلنا؟ فرد علي بأن ألتزم الصمت وقال إنهم ينتقمون لما فعله الجنود الإريتريون بـ[نساء تيغراي].

الأثر والوصول إلى الخدمات

66- بحثت اللجنة آثار الاغتصاب والعنف الجنسي على الناجيات ومجتمعاتهن المحلية. وتواجه الناجيات من جميع المناطق آثاراً مدمرة طويلة الأجل تتعرض لها صحتهن البدنية والنفسية، بما فيها الصدمات النفسية والحمل غير المرغوب فيه وفيروس نقص المناعة البشرية. وتشير المعلومات الواردة من مقدمي الخدمات إلى ارتفاع معدلات الحمل الناجم عن الاغتصاب بين الناجيات في تيغراي، حيث تخضع نسبة كبيرة منهن لعمليات الإجهاض. وقد دمر الوصم الاجتماعي المرتبط بالاغتصاب النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، مما أدى إلى نبذ الناجيات والطلاق وتفكك الأسر وإنجاب أطفال لقطاء.

67- والمساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية لما بعد الاغتصاب ليست كافية البتة في تيغراي. واضطرت عدة ناجيات إلى الانتظار أسابيع أو حتى أشهر قبل أن تتمكّن من الحصول على الخدمات التي غالباً ما كانت غير كافية لتلبية احتياجاتهن، ولا سيما من قبيل ما يلي: خدمات الإجهاض؛ والرعاية في حالات هبوط الرحم، والناسور الرضحي، والعدوى، وغيرها من المضاعفات؛ والعقار المضاد لفيروسات النسخ العكسي، ومسكنات الألم. وشملت الاحتياجات الأخرى الدعم النفسي والاجتماعي والمالي المستمر لعودتهن إلى ديارهن أو إعادة بناء حياتهن في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، علمت اللجنة أن العديد من الناجيات في إقليم أمهرة لم يتلقين بعد الدعم الذي يحتجن إليه، لأنهن يترددن في الإبلاغ عن تعرضهن للاغتصاب خوفاً من الوصم الاجتماعي.

68- ويُعرّض التأخر في الحصول على هذه الخدمات وغيرها من الخدمات حياة الناجيات وصحتهن ورفاههن للخطر، وينتهك حقوقهن الجنسية والإنجابية، ويضاعف من صدماتهن. وتتفاقم هذه الصدمات لأن حالات الاغتصاب والعنف الجنسي غالباً ما تحدث في سياق انتهاكات وتجاوزات أخرى.

69- وتعرض الرجال والفتيان أيضاً للاغتصاب والعنف الجنسي. ووثّقت اللجنة حالة اغتصاب واحدة من حالات اغتصاب الذكور وتلقت معلومات من مصادر أخرى تشير إلى أن معدل انتشار اغتصاب الذكور لم يُبلَّغ عنه بصورة كافية. فوصمة العار التي تصاحب مثل هذه الأفعال تعني أن الناجين من الرجال أو الفتيان غالباً ما يكونون أقل ظهوراً، مما يؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على خدمات الدعم.

خلاصة

70- تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو قد ارتكبت أفعال اغتصاب وعنف جنسي واسعة النطاق ضد نساء وفتيات تيغراي. وفي بعض الحالات، أعرب المهاجمون عن نيتهم في جعل الضحايا يعانون من العقم واستخدموا لغة غير إنسانية توحي بوجود نية للقضاء على عرق سكان تيغراي. وارتكبت قوات تيغراي أيضاً أفعال اغتصاب وعنف جنسي ضد اللاجئين الإريتريين.

باء- منع إيصال المساعدات الإنسانية وعرقلتها

الحالة الإنسانية

71- هناك نحو 20 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في إثيوبيا، ثلاثة أرباعهم تقريباً من النساء والأطفال. وفي شمال إثيوبيا، أدى النزاع إلى تشريد الناس، وتدمير البنى التحتية الأساسية، والافتقار إلى الخدمات الأساسية للسكان الذين كانوا يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي. وتشير المعلومات التي جمعت بشأن الأوضاع في عفر وأمهرة وتيغراي إلى الحاجة إلى مزيد من الدعم الإنساني، ولا سيما للمجتمعات المشردة، واللاجئين الإريتريين، وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة.

الأزمة في تيغراي

72- قبل اندلاع النزاع في تيغراي، كان هناك أكثر من 000 600 شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية، بمن فيهم ما يقرب من 000 95 لاجئ إريتري. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مليون شخص يتلقون مساعدات مالية تعينهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

73- وعلقت الحكومة الاتحادية خدمات الكهرباء والإنترنت والاتصالات والخدمات المصرفية في تيغراي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأعادت بعض هذه الخدمات في بعض المناطق في الأشهر التالية. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وحلفاؤهما في نهب وتدمير السلع التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة والقضاء عليها بصورة ممنهجة في تيغراي، ونهب المنازل والشركات والمرافق الطبية والمدارس على نطاق واسع. وأقدموا على قتل الماشية وتدمير مخازن المواد الغذائية وجرف المحاصيل. وأقرت الحكومة الاتحادية بأن نحو 4,5 مليون شخص في تيغراي كانوا بحاجة إلى مساعدات غذائية طارئة بحلول كانون الثاني/يناير 2021.

74- وفي أواخر حزيران/يونيه 2021، عندما استعادت قوات تيغراي السيطرة على أجزاء كبيرة من تيغراي، بما فيها ميكيلي، تمثل رد الحكومة الاتحادية في قطع الكهرباء والإنترنت والاتصالات وتعليق الخدمات المصرفية مرة أخرى في المنطقة. وعلقت دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، وجُمدت جميع الحسابات المصرفية المفتوحة في تيغراي. وعرقلت الحكومة الاتحادية وحلفاؤها إيصال النقد والوقود والسلع التجارية إلى تيغراي بإقامة حواجز على الطرق ونقاط تفتيش. وأدى ذلك إلى نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية، ومعدات المياه والصرف الصحي، والأسمدة والبذور ومبيدات الآفات والمعدات الزراعية والأغذية في منطقة تعتمد أساساً على زراعة الكفاف.

75- والأثر المشترك لهذه التدابير، التي ظلت سارية المفعول إلى حين عرض هذا التقرير، بعد أكثر من عام، تَمثَّل في أن العديد من السكان في تيغراي أجبروا على تناول وجباتهم بكميات أقل وبيع محاصيلهم وماشيتهم الوَلُود. وأشارت المصادر أيضاً إلى تنامي استخدام الوسائل اليائسة للبقاء على قيد الحياة، مثل زواج الأطفال، وعمالة الأطفال، والاتجار بالبشر، والمقايضة بالجنس.

76- ويضطر معظم السكان في تيغراي الآن إلى العيش على أنظمة غذائية محدودة وغير كافية من الناحية التغذوية. وقد وصلت معدلات سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات وكبار السن، إلى مستويات تنذر بالخطر، مما أدى إلى وفيات كان من الممكن تفاديها. وقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه بحلول آب/أغسطس 2022، كان هناك حوالي 5,3 ملايين شخص في تيغراي، حوالي 90 في المئة من السكان، في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

77- وعلى الرغم من حالة الطوارئ هذه، دأبت الحكومة الاتحادية وحلفاؤها على منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى تيغراي أو عرقلتها. وكان الوضع شديد الخطورة بين 28 حزيران/يونيه 2021 وأواخر نيسان/أبريل 2022 لدرجة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصَّف هذا الوضع بأنه حصار بحكم الأمر الواقع. وعلى الرغم من تخفيف القيود بين أواخر نيسان/أبريل وأواخر آب/أغسطس 2022، إلا أن العديد من العقبات الحرجة ما زالت قائمة.

78- وأصبحت الطرق البرية التي تمر بإقليم أمهرة مغلقة، مما يعني أنه لا يمكن استخدام سوى سبيلين للوصول إلى تيغراي، أحدهما عن طريق الجو من أديس أبابا والآخر عن طريق البر مروراً بعفر. ومن أجل نقل المساعدات إلى تيغراي باستخدام الطريقين القائمين، كان على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الحصول على تصاريح حكومية على مستوى الولايات الوطنية والإقليمية من خلال عملية وُصفت بأنها تعسفية وبيروقراطية.

79- وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع المنظمات أيضاً التقدم بطلبات للحصول على أذون حكومية لنقل الأموال إلى تيغراي. ووفقاً لمن أجريت معهم مقابلات، لا توجد معايير واضحة لمثل هذه الطلبات، أما المبلغ المسموح به لكل طلب فهو محدد، وغالباً ما تكون القرارات بشأن الحصول على الإذن تعسفية. ووجد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه لم يدخل تيغراي منذ حزيران/يونيه 2021 سوى 15 في المئة من الاحتياجات النقدية للعمليات الإنسانية.

80- وعلاوة على ذلك، أدى النزاع منذ بدايته إلى مقتل ما لا يقل عن 23 عاملاً في المجال الإنساني، غالبيتهم العظمى من تيغراي. وكان من بين القتلى ثلاثة عاملين في منظمة أطباء بلا حدود في حزيران/يونيه 2021، اثنين منهم من المواطنين والآخر من الموظفين الدوليين. وأخفقت الحكومة الاتحادية في التحقيق في عمليات القتل هذه. ووثقت اللجنة أيضاً تعرض عمال إغاثة للتحرش والاحتجاز.

81- وتلقت اللجنة أيضاً معلومات تشير إلى أن قوات تيغراي نهبت أو اختلست بطريقة ما مساعدات إنسانية. وفي حين أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحقيقات، تؤكد اللجنة أن أي نهب أو اختلاس للمساعدات من جانب قوات تيغراي لا يبرر منع الحكومة الاتحادية من إيصال المساعدات الإنسانية إلى تيغراي وعرقلة وصولها.

رد الحكومة

82- عبَّر مسؤولو الأمم المتحدة ودبلوماسيون وغيرهم عن قلقهم المتزايد إزاء الوضع الإنساني وتأثيره المدمر على سكان تيغراي. ومع ذلك، نفى مسؤولون في الحكومة الاتحادية، بمن فيهم رئيس الوزراء، حجم الأزمة الإنسانية في الإقليم.

83- وتشير تصريحات المسؤولين في الدولة على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى وجود نية لحرمان سكان تيغراي من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، في إطار استراتيجية ترمي إلى إضعاف سلطات تيغراي أو تقويضها. وصرح وزير الاتصالات في الحكومة الاتحادية أنه إذا كان سكان تيغراي "يريدون احترام حقوقهم وامتيازاتهم، فعليهم أن يبذلوا الجهود اللازمة لوقف دعاة الحرب [سلطات تيغراي]"، مع التأكيد على أنه قد جرى إعادة الخدمات للمدنيين في المناطق "المحررة" من قوات تيغراي. ودعا الرئيس السابق لحكومة ولاية أمهرة الإقليمية، وهو الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الوطني، إلى "فرض حصار على تيغراي من أطرافها الأربعة لتحويل تيغراي إلى بيافرا". ووفقاً لرئيس حكومة ولاية عفر الإقليمية، فإن "الطريق [المتجه من أديس أبابا إلى تيغراي مروراً بمنطقة عفر] هو الأكسجين الذي يتنشقون... وليس هناك أية وسيلة تسمح بإيصال المساعدات إلى تيغراي وهم يعرفون ذلك". ونفى رئيس الوزراء أن هناك جوع في تيغراي، مدعياً أن سلطات تيغراي تستغل المساعدات الإنسانية في محاولة منها للإطاحة بحكومته.

خلاصة

84- تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية المتحالفة معها قد نفذت مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى حرمان سكان تيغراي بصورة ممنهجة من المواد والخدمات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك الرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي والتعليم والغذاء.

سادساً- الاستنتاجات القانونية

85- استناداً إلى ما توصلت إليه اللجنة من استنتاجات وقائعية، تخلص إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع في إثيوبيا قد ارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ولا يتناول هذا التقرير المجموعة الكاملة من الانتهاكات والتجاوزات، بالنظر إلى القيود الموضحة أعلاه.

ألف- القانون الدولي لحقوق الإنسان

الحق في الحياة

86- لكل فرد الحق في الحياة والحق في عدم حرمانه منها تعسفاً. وتمثل عمليات القتل خارج نطاق القضاء انتهاكاً صريحاً للحق في الحياة حيث تحرم جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية بعض الأشخاص من حياتهم دون أي إجراء قضائي، إما باستخدام القوة أو أي فعل آخر أو تقصير.

87- ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بحدوث الأمور التالية، التي ينطوي كل منها على انتهاك لحق المدنيين في الحياة: أولاً، أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية قصفت ميكيلي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مما أسفر عن مقتل مدنيين عشوائياً بعد أن غادرت قوات تيغراي المدينة؛ وثانياً، أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ارتكبت عمليات قتل خارج نطاق القضاء بحق المدنيين في ميكيلي بين 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و28 حزيران/يونيه 2021؛ وثالثاً، أن قوات تيغراي قتلت مدنيين وأشخاصاً *أصبحوا عاجزين عن القتال* في كوبو وتشينا في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2021؛ ورابعاً، أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية قتلت ما يقرب من 60 مدنياً في غارة بطائرة صغيرة موجهة عن بعد على مخيم للمشردين داخلياً في ديديبيت في 7 كانون الثاني/يناير 2022.

الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

88- وفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يُعرَّف أي فعل من أفعال التعذيب تبعاً لأربعة عناصر تتمثل فيما يلي: أي فعل ينتج عنه ألم أو عذاب جسدي أم عقلي؛ ويتم إلحاقه عمداً؛ ويُرتكب لغرض محدد؛ ويشارك فيه موظف عمومي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي هو ضرب من المعاملة التي تبلغ حد التعذيب من حيث التسبُّب في الألم والمعاناة من. أما الأفعال التي لا تبلغ حد التعذيب فقد تندرج في إطار سوء معاملة.

89- ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وفانو قد ارتكبت أفعال اغتصاب وعنف جنسي واسعة النطاق وشنيعة ضد أهالي تيغراي طوال فترة النزاع، منتهكة بذلك حقهم في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة. ولديها أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات تيغراي قد ارتكبت أفعال اغتصاب وعنف جنسي ضد الأمهرة واللاجئين الإريتريين، منتهكة بذلك حقهم في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

حقوق الإنسان الأخرى

90- توصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيق لتحديد مدى انتهاك أطراف النزاع لحقوق الإنسان الأخرى، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء- القانون الدولي الإنساني

91- فيما يتعلق بكل من الأحداث التي نُظر فيها، تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن ثمة صلة بين ارتكاب هذه الأفعال والنزاع المسلح غير الدولي الجاري في إثيوبيا. وعلى هذا النحو، تشكل هذه الأفعال انتهاكات للقانون الدولي الإنساني بموجب القانون الدولي العرفي، والمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، والبروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقيات، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، على النحو التالي.

92- وفيما يتعلق بالأحداث المختارة، ترى اللجنة أن الحكومة الاتحادية وسلطات تيغراي انتهكت التزامها بالتمييز في كل الأوقات بين الأهداف المدنية والعسكرية. وكانت هناك أيضاً انتهاكات لمبدأ الحيطة الذي يقتضي، عند تنفيذ العمليات العسكرية، وجوب الحرص الدائم على تجنب المدنيين والأعيان المدنية.

93- وفيما يتعلق بقصف ميكيلي، تلاحظ اللجنة وجود أدلة دامغة تشير إلى أن قوات تيغراي غادرت المدينة مع عتادها العسكري قبل أن تقصفها قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، مما أسفر عن مقتل وإصابة عشرات المدنيين. وتأخذ اللجنة في الاعتبار أيضاً البيان الذي أدلى به المتحدث باسم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية والذي حذر فيه السكان المدنيين من أن مدينتهم "ستُطوق وتقصف" وأن القوات "لن ترحمهم" إذا لم ينأوا بأنفسهم عن سلطات تيغراي. وفي الواقع، أفادت اللجنة أن قذائف المدفعية أصابت ما لا يقل عن 12 موقعاً في جميع أرجاء المدينة، ولم تتلق أي معلومات تشير إلى أن المقذوفات أصابت أي هدف عسكري. ولذلك، تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية انتهكت، على الأقل، الحظر المفروض على الهجمات العشوائية، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء احتمال أن تكون تلك القوات قد تعمدت توجيه هجمات ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية في ميكيلي.

94- وفيما يتعلق بالغارة التي شنتها الطائرة الصغيرة الموجهة عن بعد على مخيم المشردين داخلياً في ديديبيت، تأخذ اللجنة في الاعتبار دقة القنابل الموجهة بالليزر، وقدرة مشغلي الطائرات الموجهة عن بعد على الاستفادة من المراقبة الآنية لأهدافهم بالتصوير الرقمي المتطور قبل الغارة وأثناءها وبعدها، بما في ذلك القدرة على رصد البشر من حيث الحجم والملابس وطريقة المشي. وتنظر اللجنة أيضاً في موضع القنابل الدقيقة الثلاث الموجهة بالليزر وتسلسلها، مما يشير إلى أن القنبلة الأولى أصابت مبنى مكتظاً بالمدنيين وأن القنبلة الثانية وجهت بعد ذلك ببعض الوقت ضد حشد من المدنيين الفارين، بمن فيهم الأطفال. وبناء على ذلك، ترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية انتهكت، على الأقل، مبدأي الحيطة والتناسب، فيما يتعلق بالقنبلة الأولى، وتعمدت توجيه هجوم ضد المدنيين بالقنبلة الثانية.

95- ولدى اللجنة أيضاً أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عمليات القتل والتعذيب خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، على النحو الوارد وصفه في استنتاجاتها الوقائعية أعلاه، انتهكت الحظر المفروض بموجب القانون الدولي الإنساني على أي ممارسة للعنف إزاء حياة الأشخاص المحميين أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، بما في ذلك القتل والتعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أطراف النزاع، بارتكابها العنف الجنسي، بما يشمل الاغتصاب، قد انتهكت أيضاً حظر الاعتداء على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المذلة أو المهينة، والاغتصاب، وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق.

96- وأخيراً، لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية المتحالفة معها قد منعت إيصال المساعدات الإنسانية إلى تيغراي وعرقلتها لغرض حرمان سكان تيغراي من مواد لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما يشمل الغذاء والرعاية الصحية. ومن ثم فإن هذه

الأعمال تنتهك حظر استخدام تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، والتزام كل طرف في النزاع بالسماح بإيصال شحنات الإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين إلى الإمدادات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة وتيسير إيصالها لهم.

جيم- القانون الجنائي الدولي

97- إن العديد من الانتهاكات الواردة أعلاه تشكل أيضاً جرائم حرب بموجب القانون الدولي العام الذي يحكم النزاعات غير الدولية. واستناداً إلى الاستنتاجات الواردة أعلاه، فلدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراداً من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ارتكبوا جرائم الحرب التالية: العنف ضد الحياة والأشخاص، ولا سيما القتل العمد؛ والاعتداء على الكرامة الإنسانية، ولا سيما المعاملة المذلة أو المهينة؛ وتعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية؛ والنهب؛ والاغتصاب؛ والاسترقاق الجنسي؛ والعنف الجنسي؛ واستخدام تجويع المدنيين المتعمَّد كأسلوب من أساليب الحرب. ولدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات تيغراي ارتكبت جرائم حرب مماثلة، باستثناء الاسترقاق الجنسي وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، بغض النظر عن حجم الانتهاكات. وفيما يتعلق بقوات الدفاع الإريترية، تستنتج اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن هذه القوات ارتكبت جرائم الحرب التالية: العنف ضد الحياة والأشخاص، ولا سيما القتل العمد؛ والاعتداء على الكرامة الإنسانية، ولا سيما المعاملة المذلة أو المهينة؛ والاغتصاب؛ والاسترقاق الجنسي؛ والعنف الجنسي.

98- ولدى اللجنة أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراداً من قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ارتكبوا عمليات قتل خارج نطاق القضاء واغتصاب وعنف جنسي في إطار هجوم واسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين في تيغراي. وبناء على ذلك، فلدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة الاتحادية قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية من قتل وتعذيب واغتصاب وعنف جنسي. وعلاوة على ذلك، لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الإقليمية المتحالفة معها قد ارتكبت ولا تزال ترتكب الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الاضطهاد على أسس عرقية وغيرها من الأفعال اللاإنسانية التي تتعمد التسبب في معاناة شديدة أو إصابات بدنية أو عقلية خطيرة بسبب الاستمرار في حرمان تيغراي من المساعدات الإنسانية وعرقلة وصولها.

99- وتشدد اللجنة على أن إجراء مزيد من التحقيق في أدوار الأفراد وأفعالهم ومعارفهم في كل طرف من أطراف النزاع أمر أساسي لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية. وينبغي أن يشمل هذا التحقيق استعراضاً شاملاً لسلسلة القيادة وهياكلها التأديبية بالنسبة لكل طرف. وللمساعدة في هذه الجهود المبذولة، تحتفظ اللجنة بقائمة سرية تتضمن أسماء ورتب مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات المزعومين.

سابعاً- مجالات تقتضي المزيد من التحقيق

100- حددت اللجنة عدة أحداث ومواضيع تستحق المزيد من التحقيق، مشيرة إلى أن القائمة الواردة أدناه ليست شاملة.

ألف- عمليات القتل الواسعة النطاق في تيغراي

101- تشير معلومات موثوقة إلى أن قوات الدفاع الإريترية وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ارتكبت عمليات قتل واسعة النطاق بين تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021، بما يشمل مقتل مئات الأشخاص في أكسوم وعشرات الأشخاص في مريم دينجيلات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما يبدو

أن عمليات قتل واسعة النطاق قد ارتكبت في ماي كادرا وأديغرات والمناطق المحيطة بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي بورا وماهبيري ديغو في كانون الثاني/يناير 2021، وفي كولا تيمبين في شباط/فبراير 2021. وفي معظم الحالات، يبدو أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية أو قوات الدفاع الإريترية قد استهدفت رجالاً وفتياناً من تيغراي يُعتقد أنهم في سن القتال. ويبدو أن قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين قد استهدفوا أيضاً كونهم رجالاً.

102- ويشير الشهود بقوة إلى تورط قوات الدفاع الإريترية في هذه الفظائع. وتعرفت اللجنة على عدة أفراد من قوات الدفاع الإريترية كانوا حاضرين أثناء الهجمات أو أفيد بأنهم كانوا يصدرون الأوامر. ويقول الناجون من عمليات القتل في زالامبيسا إنهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب وجود قوات الدفاع الإريترية في البلدة، والتلوث بالألغام الأرضية. وتوصي اللجنة بإجراء مزيد من التحقيق في سلوك قوات الدفاع الإريترية أثناء وجودها المستمر في إثيوبيا.

باء- عمليات القتل الواسعة النطاق في أوروميا

103- تشير معلومات موثوقة إلى وقوع ثلاث عمليات قتل واسعة النطاق في أوروميا في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2022. ففي الحادث الأول، يبدو أن جيش تحرير أورومو قد هاجم، في 18 حزيران/يونيه 2022، العديد من البلدات والقرى في منطقة غرب ووليغا، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص من إثنية الأمهرة بصورة رئيسية. وزُعم أن المنازل والشركات أحرقت بالكامل ونهبت الماشية وغيرها من الممتلكات. وفي الحادث الثاني، يبدو أن جيش تحرير أورومو هاجم أيضاً، في 4 تموز/يوليه 2022، قرى في مقاطعة ليمليم في منطقة كليم ووليغا، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 مدني، معظمهم من إثنية الأمهرة، وإصابة عشرات آخرين.

104- وأثناء وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، علمت اللجنة بوقوع حادث ثالث، في أواخر آب/أغسطس 2022، قتل فيه العشرات من إثنية الأورومو في غرب أوروميا. كما تلقت تقارير عن وقوع هجمات ضد المدنيين من أورومو شنها العديد من الجناة، بمن فيهم قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، وميليشيات أمهرة، وقوات أوروميا الخاصة. ويوصى بإجراء المزيد من التحقيق في هذه الأحداث، والتحقيق بصورة أوسع نطاقاً في أوضاع المجتمعات المحلية في أوروميا.

جيم- الوضع في عفر

105- تشير معلومات موثوقة إلى أن قوات تيغراي شنت هجمات عشوائية في كانون الثاني/يناير 2022 على بلدة أبالا، وأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية شنت غارة جوية في شباط/فبراير 2022 بالقرب من بلدة براهيل، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين. ويبدو أن القتال بين قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات تيغراي في عفر قد أسفر عن أعمال نهب وإلحاق أضرار بالمدارس والمرافق الصحية.

106- ويبدو أن مدنيين من تيغراي قد قتلوا أو احتجزوا أيضاً على أيدي القوات الخاصة في عفر. وبالإضافة إلى ذلك، يساور اللجنة القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن جماعة مسلحة شنت هجوماً في شباط/فبراير 2022، يُزعم أنه أدى إلى تشريد آلاف اللاجئين الإريتريين في عفر.

دال- الاحتجاز التعسفي

107- أبلغت مصادر موثوقة اللجنة بأن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وحلفاءها احتجزوا تعسفياً الآلاف من التيغراي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مراكز الاعتقال الإداري، وعلى نطاق واسع في

غرب تيغراي. ويبدو أن عمليات الاحتجاز هذه ما زالت مستمرة، وهناك مؤشرات موثوقة على التعذيب، وسوء المعاملة، والمعاملة اللاإنسانية، وعدم احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.

108- وتشير معلومات موثوقة أيضاً إلى أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية ربما تكون قد اعتقلت عدداً كبيراً من الضباط التيغراي فور اندلاع الأعمال العدائية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. واللجنة على علم كذلك بالتقارير التي تفيد بوجود عدد غير معروف من جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية الذين تحتجزهم حالياً سلطات تيغراي. ولا يزال مصير هؤلاء المحتجزين مجهولاً وكذلك مكان وجودهم.

هاء- حالة اللاجئين الإريتريين

109- تشير تقارير موثوقة إلى أن قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وقوات تيغراي قد ارتكبت انتهاكات وتجاوزات ضد اللاجئين الإريتريين، ويشمل ذلك عمليات قتل وخطف وإخفاء واغتصاب وغيرها من أفعال العنف الجنسي. ولطالما واجه اللاجئون الإريتريون سوء المعاملة والتمييز والتهميش في إثيوبيا. وتشجع اللجنة بحزم إجراء المزيد من التحقيق، بما يشمل الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي للاجئين.

واو- الغارات الجوية

110- وفقاً لتقارير موثوقة، استخدمت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية القوات الجوية على نحو متزايد لصد قوات تيغراي، لا سيما باستخدام طائرات مسلحة مسيرة عن بعد. وحددت اللجنة أكثر من 50 غارة جوية شُنت في الفترة من حزيران/يونيه 2021 حتى وقت إعداد هذا التقرير، جميعها تقريباً في تيغراي، ويبدو أنها قتلت أو جرحت مدنيين أو أصابت أعياناً مدنية. وتؤكد التحقيقات الأولية في ثلاث من هذه الغارات الجوية، تلك التي استهدفت توغوغا في حزيران/يونيه 2021 وميكيلي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وآب/أغسطس 2022، وقوع إصابات بين المدنيين، من بينهم أطفال.

ثامناً- آليات العدالة الانتقالية والقضايا ذات الصلة

ألف- فرقة العمل المشتركة بين الوزارات

111- أنشأت الحكومة الاتحادية فرقة العمل المشتركة بين الوزارات في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بهدف اعتماد استراتيجية وخطة عمل شاملتين لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بشأن التحقيق المشترك بينهما. وتتألف فرقة العمل هذه من ممثلين عن ست وحدات حكومية على الأقل على المستوى الوزاري أو دون الوزاري. وفي حزيران/ يونيه 2022، قدمت فرقة العمل موجزاً خطياً إلى اللجنة عن عملها وعمل مختلف الأجهزة الحكومية. وخلال زيارة اللجنة إلى أديس أبابا، اجتمعت بأعضاء فرقة العمل، الذين قدموا عرضاً مفصلاً بشأن أربعة مواضيع وهي: المساءلة، وسبل الانتصاف، والإصلاح، وبناء القدرات.

112- وفيما يتعلق بالمساءلة، أشارت فرقة العمل إلى أن الحكومة الاتحادية أجرت مقابلات مع 069 10 شاهداً في منطقتي عفر وأمهرة بشأن ادعاءات تتعلق، في جملة أمور، بالقتل والاغتصاب والنهب، وأوضحت أن التحقيقات في الانتهاكات في تيغراي ستجري على مدى فترة ثلاثة أشهر عندما "تسمح الظروف بذلك". وأكدت أن الحكومة الاتحادية أجرت مقابلات مع 267 شاهداً على مذبحة ماي - كادرا و122 شاهداً آخر على المذبحة التي وقعت في أكسوم، وأن محكمة عسكرية تابعة لقوات الدفاع

الوطنية الإثيوبية أدانت 25 شـــخصـــاً من أفراد هذه القوات بارتكاب جرائم ترتبط بتيغراي، مع وجود 33 قضية أخرى معلقة.

113- وفيما يتعلق بالانتصـاف، أشـارت فرقة العمل إلى أن الحكومة الاتحادية أرسـلت 54 أخصـائياً نفســياً اجتماعياً لمســاعدة الناجين من العنف الجنســي والجنســاني، وأنها تعتزم توفير المزيد من مراكز الخدمات الشـاملة للناجين. وفيما يتعلق بالإصـلاحات، أفادت فرقة العمل بأنها أنشـأت فريقاً لتنفيذ اتفاقية مناهضــة التعذيب بموجب القانون الوطني، وأنه يجري صــياغة بيان رمزي للاعتذار العام، وأنها بصــدد استعراض مشروع إطار سياساتي بشأن العدالة الانتقالية. وفيما يتعلق ببناء القدرات، أكدت فرقة العمل أن الحكومة تقوم بتدريب محققين في مجال القانون الجنائي الدولي والمســائل المرتبطة بالعنف الجنســي والجنساني، مع توفير تدريب إضـافي في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني للقادة الإقليميين. وكانت فرقة العمل قد تبادلت معلومات مماثلة مع فريق التحقيق المشترك في تموز/يوليه 2021.

114- وقد يســهم عدد من هذه التدابير، في حال تنفيذها، في تحقيق العدالة الانتقالية. ومع ذلك، لم تكن اللجنة قادرة على إثبات عدد المقابلات والملاحقات القضــائية والمحاكمات والإدانات، كما أنها لم تتمكن من تأكيد ما إذا كان يجري اتخاذ تدابير الانتصـاف المتعلقة بالضـحايا. وقد يكون مشـروع إطار الســياســة العامة بشــأن العدالة الانتقالية مبادرة هامة، إلا أنه غير متاح للجمهور ولم تطلع عليه اللجنة. ولم تتمكن اللجنة أيضا من تأكيد ما إذا كان يجري تدريب المحققين أو الأفراد العسكريين.

115- وفيما يتعلق بركائز العدالة الانتقالية، تتطلب المعايير الدولية والإقليمية الشــفافية. بيد أن فرقة العمل لم تدرج في عرض عملها أي معلومات هامة تتعلق بالشــفافية، مثل المعلومات عن الإثنية ونوع الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أو المدانين، أو الأساليب التي استخدمتها للحصول على معلومات أولية بشـأن الأحداث في تيغراي، أو للحصـول على معلومات من الضـحايا والشـهود الذين غادروا البلد.

116- ولم تقدم فرقة العمل أي معلومات هامة بشـأن الإجراءات القضـائية؛ ولم تُنشـر هذه المعلومات على الملأ ليتسنى التحقق منها. وعلى سبيل المثال، لا تميز إحصاءاتها المتعلقة بالمحاكمات بين محاكمات أعضــاء الجبهة الشــعبية لتحرير تيغراي الذين أُلقي القبض عليهم والمحاكمات الموصــى بها في تقرير التحقيق المشترك، ومن غير الواضح ما إذا كانت المحاكمات الموصى بها في التقرير قد بدأت. ولم تحدد فرقة العمل ولا الحكومة الاتحادية ما إذا كانت الإدانات تتعلق بجرائم أو بمخالفات عســكرية، أو ما إذا كانت السلطات القضـائية تستند إلى القانون الدولي أو التشريعات الوطنية. ولم تزوَّد اللجنة بأي معلومات عن الأحكام الصــادرة بالفعل أو عن رتبة أو منصــب من جرى التحقيق معهم أو المتهمين أو المدانين. وبينما أُبلغت اللجنة بأن المحاكمات غير العسـكرية كانت علنية، فإن العديد من المحاورين لم يكونوا على علم بهذه المحاكمات، ويبدو أنه لم تكن هناك تقارير علنية أو رصد مستقل للقضايا والمحاكمات.

117- وتتطلب المعايير الدولية والإقليمية أيضاً مجموعة متنوعة من تدابير الحماية للضـحايا والشـهود، بما في ذلك أثناء إجراء المقابلات الأولية، وأثناء الإدلاء بشـهاداتهم أمام المحكمة، وبعد ذلك أيضـاً. وعلى الرغم من أن فرقة العمل أوضــحت للجنة أن الحكومة الاتحادية أنشــأت العديد من مراكز الدعم النفســي الاجتماعي للضـحايا والناجين، إلا أنه من غير الواضـح ما إذا جرى تأمين الحماية المناسـبة للشـهود فيما يتعلق بهؤلاء الأشــخاص. ولم تتمكن اللجنة من تحديد ما إذا احتُرمت حقوق المحاكمات وفق الأصــول القانونية التي يحق أن يتمتع بها الجناة المزعومون بموجب الصكوك الدولية والإقليمية. وأشار وزير الدفاع إلى أن القانون العسـكري قد عُدّل مؤخراً لتأمين حقوق إضــافية مراعاةً للإجراءات القانونية الواجبة، ولكن اللجنة لم تتمكن من التحقق مما إذا كان المتهمون قد منحوا هذه الحقوق.

118- وأعربت اللجنة كذلك عن قلقها لأن فرقة العمل لا تتناول على ما يبدو مساءلة قوات الدفاع الإريترية، مع أن الحكومة الاتحادية دعتها للمشاركة في النزاع وعلى الرغم من التقارير التي تفيد باستمرار وجود القوات الإريترية في تيغراي. وعندما سألت اللجنة عن الكيفية التي تعتزم بها الحكومة الاتحادية تقديم أفراد قوات الدفاع الإريترية إلى العدالة، قيل لها إن مساءلة قوات الدفاع الإريترية ستعالج من خلال قنوات المساعدة القانونية المتبادلة. ولم تتلق اللجنة أي دليل على أن هذه القنوات أدت إلى أي مساءلة، مثلاً بتسليم أفراد من قوات الدفاع الإريترية لمحاكمتهم في إثيوبيا.

باء- لجنة الحوار الوطني

119- تأسست لجنة الحوار الوطني بموجب الإعلان البرلماني رقم 2014/1265، في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، بهدف حل "اختلاف الآراء والخلافات القائمة بين مختلف القادة السياسيين وقادة الرأي وكذلك شرائح المجتمع في إثيوبيا بشأن أهم القضايا الوطنية الأساسية ... من خلال إرساء حوار عام شامل ذي قاعدة عريضة من شأنه أن يؤدي إلى توافق وطني ". ووفقاً للإعلان، تعد اللجنة هيئة محايدة ومستقلة عن الحكومة الاتحادية، وهي مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب. ولا تشمل ولايتها التفاوض أو المصالحة أو وضع جدول أعمال لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وهو ما تعود المسؤولية عنه إلى الاتحاد الأفريقي.

120- وخلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة في أديس أبابا مع مجموعة فرعية منبثقة عن لجنة الحوار الوطني، أبلغت اللجنة بأن هدف لجنة الحوار الوطني يتمثل في إجراء "حوار وطني شامل وتشاركي وفي إطار وطني شفاف". وتشمل هذه العملية دراسة مسائل من قبيل الهوية الإثنية، والحدود الإدارية، وتفويض السلطة على مستوى الولايات الاتحادية والإقليمية. ولجنة الحوار الوطني هي حالياً في المراحل الأولى من عملها، بما يشمل التشاور بشأن جدول أعمالها ودراسة المبادرات المماثلة في بلدان أخرى. وتهدف إلى ضمان أن يكون نهجها تصاعدياً، من مستوى المقاطعة إلى الولاية الإقليمية – وبما في ذلك المدينتين الاتحاديتين، أديس أبابا ودير داوا – واللتين يبلغ عدد السكان في كل منهما حوالي 2,5 مليون نسمة. أما المشاورات بشأن عملية الحوار الوطني فإنها لم تُستهل بعد.

121- وتشدد معايير الاتحاد الأفريقي للإصلاح السياسي والمؤسسي على أهمية التمثيل واستيعاب الجميع أثناء العملية. وتتألف لجنة الحوار الوطني من 11 مفوضاً، معظمهم من ذوي الخلفيات الحكومية أو القانونية أو الأكاديمية. وتولى اختيار المفوضين وتعيينهم، بطريقة غير شفافة، مجلس نواب الشعب، الذي يهيمن عليه الحزب الحاكم. وعلاوة على ذلك، هناك 13 حزباً سياسياً، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي صنفتها الحكومة بأنها "جماعة إرهابية"، لم تشارك في إنشاء لجنة الحوار الوطني.

122- وعلى الرغم من الشواغل التي تساور اللجنة بشأن الاختيار والعضوية، فإنها تشجع النهج التصاعدي بوصفه نهجاً أساسياً لشرعية العملية. وتأمل اللجنة في أن تواصل لجنة الحوار الوطني تفاعلها البناء مع خبراء من بلدان أخرى لوضع أفضل الممارسات فيما يتعلق بإجراء حوار وطني يشمل جميع قطاعات المجتمع. وستكون بحاجة أيضاً إلى تطوير سبل الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظروف إنسانية قاسية، والتواصل مع المواطنين في المناطق والأقاليم التي لا توجد فيها خدمات أساسية، بما في ذلك الاتصالات، وطمأنة المشاركين المحتملين بأنهم لن يواجهوا أي أعمال انتقامية نتيجة لتحدثهم علانية.

جيم- الآليات الإقليمية

لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في تيغراي

123- لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في تيغراي هي مكلفة بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحديد ما إذا كانت الانتهاكات قد وقعت. وبدأت اللجنة عملها رسمياً في 17 حزيران/يونيه 2021، من مقرها في بانجول. وبما أنه ليس لديها تفويض لإعداد التقارير العامة، فإن التقدم الذي أحرزته غير واضح. ولم تكلل الجهود التي بذلتها اللجنة للاتصال بلجنة التحقيق بالنجاح.

الممثل السامي لمنطقة القرن الأفريقي المُعيَّن من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

124- كَلَّف الاتحاد الأفريقي الممثل السامي للقرن الأفريقي، الذي عيَّنه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتكثيف العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز السلام والاستقرار الدائمين داخل إثيوبيا وفي القرن الأفريقي بأسره، بجملة وسائل منها دعم الاستراتيجيات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمبادرات الدبلوماسية التي تيسّر الحوار السياسي، والتسويات والتماسك الاجتماعي. وتتيح هذه المبادرة إمكانية التوصل إلى حل سياسي للنزاع وإحلال سلام مستدام في إثيوبيا، لذا فمن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف التزاماً صادقاً بالحوار السياسي. ولم يركز الاتحاد الأفريقي حتى الآن على قضايا العدالة الانتقالية في إثيوبيا. وتلاحظ اللجنة أن التسويات السياسية التي تسمح بالعفو عن الجرائم الدولية لا تتسق مع القانون الدولي.

125- وفي الوقت نفسه، فإن معالجة الضرر الفوري والخطير الذي يلحق بالمدنيين لا يمكن أن يخضع للتفاوض. ومن ثم، وبغض النظر عن التقدم المحرز في سياق الاتحاد الأفريقي أو عدمه، فإن اللجنة تكرر تأكيدها على أهمية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى تيغراي على نحو كامل وغير مقيَّد ومستدام، ورفع القيود المفروضة على الخدمات الأساسية لتلك المنطقة بصورة فورية، ووقف الأعمال العدائية الجارية، وتفعيل عمليات الإجلاء الإنساني للمدنيين.

تاسعاً- الاستنتاجات

126- تشعر اللجنة بقلق عميق إزاء الاستنتاجات التي توصلت إليها، لأنها تظهر استقطاباً شديداً وكراهية عميقة على أسس عرقية في إثيوبيا. وقد أوجدت هذه الحالة دائرة من العنف الشديد والانتقام مثيرة للقلق، مما يثير التهديد الوشيك بارتكاب المزيد من الجرائم الأكثر وحشية ووضوحاً.

127- وتظهر في إثيوبيا حاليا العديد من المؤشرات والأسباب الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة لتحليل الجرائم الفظيعة (2014)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العوامل التالية:

(أ) نشر خطاب الكراهية وعدم وجود آليات مستقلة للتصدي له؛

(ب) تسييس الهوية؛

(ج) انتشار الميليشيات المحلية وغيرها من الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد؛

(د) تفشي أنواع العنف التي تجرد المدنيين على وجه الخصوص من إنسانيتهم على أساس انتمائهم الإثني وولائهم المفترض للعدو؛

(هـ) فرض ضوابط صارمة على استخدام قنوات الاتصال، بما فيها إغلاق الإنترنت؛

(و) انتشار الاحتجاز التعسفي لأسباب عرقية؛

(ز) عرقلة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والاعتداءات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

عاشراً- التوصيات

128- في ضوء الأعمال العدائية التي استؤنفت بين الحكومة الاتحادية وسلطات تيغراي، تعرض اللجنة مجموعة موجزة من التوصيات العاجلة. ولا يمكن للجنة تقديم توصيات بشأن العدالة الانتقالية، بسبب استئناف الأعمال العدائية.

129- توصي اللجنة المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) أن تدرج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في إثيوبيا على جداول أعمالها وأن تتخذ إجراءات ترمي إلى استعادة السلم والاستقرار والأمن في المنطقة، ومن ثم منع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛

(ب) أن تكفل مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الرصد الكامل للوضع القائم وأن تواصل تذكير أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين؛

(ج) أن تتعاون جميع الجهات المعنية في الأمم المتحدة تعاوناً كاملاً مع اللجنة في الوفاء بولايتها، بجملة وسائل منها تبادل المعلومات ذات الصلة بصورة فورية.

130- وتوصي اللجنة جميع أطراف النزاع بما يلي:

(أ) الوقف الفوري للأعمال العدائية وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما ضد المدنيين على النحو الوارد وصفه في هذا التقرير، بما يشمل الانتهاكات والتجاوزات التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين؛

(ج) الوقف الفوري لجميع الأنشطة التي قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة، بما في ذلك نشر خطاب الكراهية، وضمان إيقاف حلفائها عن الاضطلاع بهذه الأنشطة.

131- وتوصي اللجنة الحكومة الاتحادية بما يلي:

(أ) ضمان إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل وغير مقيَّد ومستدام إلى تيغراي، واستعادة تيغراي جميع الخدمات بالكامل، بما فيها الإنترنت والاتصالات والكهرباء والخدمات المصرفية؛

(ب) الالتزام بمفاوضات السلام لإنهاء النزاع؛

(ج) التحقيق مع أفراد قواتها الذين ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما يشمل تلك الانتهاكات والتجاوزات التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية، وأن تقدمهم إلى المحاكمة.

132- **وتوصي اللجنة بأن تحقق حكومة إريتريا مع أفراد قواتها الذين ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في إثيوبيا، بما فيها تلك الانتهاكات والتجاوزات التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية، وأن تقدمهم إلى المحاكمة.**

133- **وتوصي اللجنة سلطات تيغراي بما يلي:**

(أ) **الوفاء بمسؤوليتها عن ضمان قدرة المنظمات الإنسانية على العمل دون عوائق في تيغراي؛**

(ب) **الالتزام بمفاوضات السلام لإنهاء النزاع؛**

(ج) **التحقيق مع أفراد قواتها الذين ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في إثيوبيا، بما يشمل تلك الانتهاكات والتجاوزات التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية، وأن تقدمهم إلى المحاكمة.**

134- **وتوصي اللجنة الجماعات المسلحة الأخرى في إثيوبيا بما يلي:**

(أ) **الوقف الفوري لجميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما يشمل تلك التي قد تشكل جرائم حرب؛**

(ب) **اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين.**